

نظام الطلاق في الاسلام

للأستاذ أحمد محمد شاكر

نشرت في الرسالة (العدد ١٥٧ في ٦ يوليو سنة ١٩٣٦) كتاب أستاذنا الكبير العلامة شيخ الشريعة، امام مجتهدى الشيعة، الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، في نقد ما ذهب اليه في كتابي (نظام الطلاق في الاسلام) من اشتراط الأتهاد في الطلاق وفي الرجعة، خلافاً لما ذهب اليه أئمة الشيعة من اشتراطه في الطلاق دون الرجعة، وقد انتصر الأستاذ - حفظه الله - لذهبهم بأيدع بيان، مما لم نجد له نظيراً فيما بين أيدينا من كتب العلماء من الشيعة الأمامية

ووعدت أن أناقض الأستاذ فيما ارتأى واختار، وأن أبين وجهة نظري، ملتزماً ما رسمته لنفسى من شرعة الانصاف في البحث والنظر « فأكشف عن حجة خصمى وعن حججى، لى وللناظرين: فامّا انتصر قول خصمى ورجعت عن قولى، وإما انتصرت لقولى وزدته بياناً وتأبيداً، لا أبالى أى ذنبك كان » ووفاءً بما وعدت أنشر هنا ما قلته في الكتاب (ص ١١٨ - ١٢١):

« قال الله تعالى في أول سورة الطلاق: (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن وأحصوا العدة، واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، وتلك حدود الله، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه. لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً. فإذا بلغتن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف، وأشهدوا ذوى عدل منكم، وأقيموا الشهادة لله) »

« والتظاهر من سياق الآيتين أن قوله (وأشهدوا) راجع الى الطلاق والى الرجعة معاً، والأمر للوجوب، لأنه مدلوله الحقيقى، ولا ينصرف الى غير الوجوب - كالتدب - إلا بقريئة، ولا قريئة هنا تصرفه من الوجوب. بل القرائن هنا تؤيد حمله على الوجوب: لأن الطلاق عمل استثنائى يقوم به الرجل - وهو

أحد طرفى العقد - وحده، سواء أوافقت المرأة أم لا، كما أوضحنا ذلك صراحة، وتترتب عليه جموع الرجل قبيل المرأة، وحقوق للمرأة قبل الرجل، وكذلك الرجعة، ويغنى فيهما الانكار من أحدهما، فانهاد الشهود يرفع احتمال الجحد، ويثبت لكل منهما حقّه قبيل الآخر. فنشهد على طلاقه فقد أتى بالطلاق على الوجه المأمور به، ومن شهد على الرجعة فكذلك، ومن لم يفعل فقد تمدى حدّ الله الذى حده له، فوقع عمده باطلاً لا يترتب عليه أى أثر من آثاره »

« وهذا الذى اخترنا هو قول ابن عباس. فقد روى عنه الطبرى في التفسير (ج ٢٨ ص ٨٨) قال: ان أراد مراجعتها قبل أن تنقض عدتها أشهد رجلين كما قال الله: (وأشهدوا ذوى عدل منكم). عند الطلاق وعند المراجعة. وهو قول عطاء أيضاً فقد روى عنه عبد الرزاق وعبد بن حميد قال: النكاح بالشهود والطلاق بالشهود، والمراجعة بالشهود. نقله السيوطى في الدر المنثور (ج ٦ ص ٢٣٢) والجصاص في أحكام القرآن بمناه (ج ٣ ص ٤٥٦). وكذلك هو قول الشدى. فقد روى عنه الطبرى قال: في قوله: (وأشهدوا ذوى عدل منكم): على الطلاق والرجعة »

« وذهب الشيعة إلى وجوب الاشهاد في الطلاق وأنه ركن من أركانه، كما في كتاب (شرائع الاسلام ص ٢٠٨ - ٢٠٩ طبعه سنة ١٣٠٢) ولم يوجبوه في الرجعة، والتفرق بينهما غريب، ولا دليل عليه »

« وأما ابن حزم فإن ظاهر قوله في المحلى (ج ١٠ ص ٢٥١) يفهم منه أنه يرى اشتراط الاشهاد في الطلاق وفي الرجعة، وإن لم يذكر هذا الشرط في مسائل الطلاق، بل ذكره في الكلام على الرجعة فقط. قال: فإن راجع ولم يشهد فليس مراجعاً، لقول الله تعالى: (فاذا بلغتن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم) فقرن^(١) عز وجل بين المراجعة

(١) في النسخة المطبوعة من المحلى (فرق) وهو خطأ مطبوعى واضح من سياق الكلام، وقد صحناه في الكتاب على غالب الظن (لم يفرق) إذ لم تكن حين الكتابة من مراجعة النسخ المخطوطة مدار الكتب، ثم رجعت إليها بعد، في نسخة المحلى (رقم ٤٥ فقه حنبلى) هذه الكلمة (فرق) ولكنها غير واضحة القتل، وهى خطأ كالنسخة المطبوعة، وفي النسخة (رقم ١٥ فقه حنبلى) (فرق) وهى واضحة الحروف بينة التلط، وهى الصواب، والمجده. وتزجوا القراء أن يصحروها في المحلى وفي كتابنا

كلمة ، لم يذكر فيها من الأحكام الخاصة بإنشاء الطلاق وإيقاعه إلا إحدى عشرة كلمة في الآيتين الأولىين . ثم سبق نعت السورة تقريباً لبيان الأحكام المتعلقة بالطلاق عامة ، من إنشاء وإيقاع ، ومن إمساك بمعروف أو مفارقة بمعروف ، ومن عدة وانفاق وإسكان وإخراج وأجرة إرضاع ، ومن بيان حدود الله في الطلاق ووعيد شديد لمن تعداها ، ومن ترغيب في تقوى الله والتوكل عليه ، كل أولئك في الآيات السبع الأولى من السورة الكريمة ثم سين سائرهما لأشياء أخرى ليست لها علاقة بالطلاق

فهل كل هذا ذكر تباعاً لسبع كلمات في الأحكام الخاصة بإنشاء الطلاق في الآية الأولى ، ولأربع كلمات في الآية الثانية ؟ كلا ! إنها سورة الطلاق ، ذكر فيها كثير من أحكامه عامة ، وسبق نحو نصفها لارشاد الرجال إلى ما يجب عليهم عند الطلاق وبعده ، وكل ذلك أصل مقصود . لم يذكر شيء منه تباعاً ولا استطراداً

ولو قرأ القارئ الآيتين الأولىين بأناة وروية ، وتأمل فيما على ما تقتضيه الفطرة العربية السليمة والذوق السليم ، لتبين له أن الأمر بالاشهاد راجع إلى الأشياء الثلاثة المذكورة في الآيتين ، وهي اطلاق : أى انشاؤه ، والامساك بالمعروف : أى الرجعة ، والمفارقة بالمعروف : أى انقضاء الطلاق يتسربحها باحسان عقيب انقضاء عدتها ، وأنه لو كان المراد الأمر بالاشهاد عند انشاء الطلاق فقط لكان موضع ذكره في صدر الآية الأولى عند قوله : (تطلقوهن لمدتهن وأحصوا المدة) ، أما تأخيرها بعد ذكر الامساك أو المفارقة فانه صريح في عودته إلى جميع ما تقدم عليه

وهذا هو الذى فهمه أكثر المفسرين باللغة والمتكئين منها ، ولم يستهجن أحد منهم عوده إلى الرجعة ، ولا ادعى أنها ذكرت تباعاً واستطراداً ، فإن عباس وعطاء والسدى وغيرهم فهموا أن الأمر بالاشهاد راجع إلى الطلاق وإلى الرجعة معاً ، ولذلك قال ابن حزم « فقرن غز وجل بين المراجعة والطلاق والاشهاد ، فلا يجوز افراد بعض ذلك عن بعض »

وكذلك قال الامام محمد بن ادریس الشافى ، وهو من أعلم الناس باللغة وأفصحهم ، فقد قال في كتاب الأم (ج ٥ ص ٢٢٦) : « ينبغي لمن راجع أن يشهد شاهدين عدلين على الرجعة ،

والطلاق والاشهاد ، فلا يجوز افراد بعض ذلك عن بعض ، وكان من طلق ولم يشهد ذوى عدل ، أو راجع ولم يشهد ذوى عدل : متمدياً لحدود الله تعالى ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »

« واشتراط الاشهاد في الرجعة هو أحد قولى الشافى . قال الشيرازى في المذهب (ج ٢ ص ١١١) : لأنه استباحة بضع مقصود ، فلم يصح من غير إشهاد ، كالنكاح ، وهو أيضاً أحد قولى الامام أحمد . أنظر المنع (ج ٢ ص ٢٥٩) والغنى (ج ٨ ص ٤٨٢) والشرح الكبير (ج ١ ص ٤٧٢ - ٤٧٣) »

« والقول باشتراط الاشهاد في صحة الرجعة يلزم منه أنها لا تصح إلا باللفظ ، ولا تصح بالفعل ، كما هو ظاهر . وهو مذهب الشافى »

هذا ما قلته في المسئلة ، وقد رد عليه الأستاذ شيخ الشريعة من جهتين : من جهة لفظ الدليل وسياق الآيات الكريمة ، ومن جهة الحكمة الشرعية والفلسفة الاسلامية . فقال في الوجه الأول : « إن السورة الشريفة مسوقة لبيان خصوص الطلاق وأحكامه ، حتى إنها قد سميت بسورة الطلاق ، وابتدأ الكلام في صدرها بقوله تعالى : (إذا طلقتم النساء) ثم ذكر لزوم وقوع الطلاق في صدر المدة ، أى لا يكون في طهر الواقعة ولا في الحيض ، ولزوم إحصاء المدة وعدم إخراجهن من البيوت ، ثم استطراد إلى ذكر الرجعة في خلال بيان أحكام الطلاق ، حيث قال عز شأنه : (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمروف) أى إذا أشرفن على الخروج من المدة فلكم إمساكن بالرجعة أو تركن على المفارقة ، ثم عاد إلى تنمة أحكام الطلاق فقال : (وأشهدوا ذوى عدل منكم) أى في الطلاق الذى سبق الكلام كله لبيان أحكامه ، ويستهجن عوده إلى الرجعة التى لم تذكر إلا تباعاً واستطراداً »

وأما أن السورة مسوقة لبيان خصوص الطلاق وأحكامه حتى إنها سميت سورة الطلاق : فتم . ولكن هل معنى هذا أنها مسوقة لأحكام إنشاء الطلاق وإيقاعه : من اشتراط حصوله في قبيل المدة ، ومن وجوب الاشهاد عليه ، لا غير ؟ ما أظن أحداً يرضى أن يدعى ذلك ، ولو سميت السورة سورة الطلاق ! فإن في السورة اثنتى عشرة آية ، فيها نحو من خمسين ومائتى

أو يدعى أن الظاهر رجوعه الى الطلاق فقط ، انتصاراً لمذهب الأئمة من أهل البيت في اشتراطه الطلاق دون الرجعة ومع ذلك فإن مذهب الامامية أن الأشهاد على الرجعة مندوب اليه مستحب ، نص على ذلك في كتبهم في مواضع مختلفة وقد ورد في رواياتهم من أبي جعفر الباقر عليه السلام في بيان طلاق المدة أنه : « اذا أراد الرجل أن يطلق امرأته طلاق المدة فلينتظر بها حتى تحيض وتخرج من حيفها ، ثم يطلقها تطليقة من غير جماع ، ويشهد شاهدين عدلين ، وبراجعها من يومه ذلك إن أحب ، أو بعد ذلك بأيام قبل أن تحيض ، ويشهد على رجعتها الخ » نقله الطبرسي في التفسير ، وشيخ الطائفة محمد ابن الحسن الطوسي في التهذيب ، والامام السميد أبو جعفر محمد ابن علي بن بابويه القمي في كتاب (من لا يحضره الفقيه) وغيرهم فهذا يدل على أنهم يرون أن الأمر بالأشهاد في الآية راجع الى الرجعة كما هو راجع الى الطلاق . وان كانوا لا يشترطونه في صحة المراجعة ، فذلك لشيء آخر وهو اتباع الأئمة من أهل البيت . ولولا أن الأمر راجع اليهم لما كان لديهم دليل على استحباب الأشهاد في الرجعة ، ولنا قال أبو جعفر الباقر عليه السلام : « ويشهد على رجعتها » فانه لم يرد طلب الأشهاد فيها في شيء من القرآن إلا في هذه الآية ، ولم يرد أيضاً في شيء من الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان قد ورد في أقوال الصحابة والتابعين ، كما نقلنا عن ابن عباس وغيره وكما روى أبو داود (ج ٢ ص ٢٥٧) ، وابن ماجه (ج ١ ص ٣١٩) عن مطرف بن عبد الله : « أن عمران بن حصين سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها ؟ فقال : طأقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة ، أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تمد » ، وروى البيهقي في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٧٣) نحوه من طريق ابن سيرين عن عمران بن حصين ، واستاده عند أبي داود اسناد صحيح كما قال الحافظ ابن حجر في بلوغ الرام (ص ٢٢٨)

وروى البيهقي باسناد صحيح عن نافع قال : « طلق ابن عمر امرأته صفية بنت أبي عبيد تطليقة أو تطليقتين ، فكان لا يدخل عليها الا بأذن ، فلما راجعها أشهد على رجعتها ودخل عليها »

فبعد الله بن عمر فهم من الآية أن الأمر بالأشهاد راجع الى الرجعة ولذلك أشهد على رجعة مطلقة ، وهمران بن حصين

لما أمر الله به من الشهادة ، لتلايموت قبل أن يقر بذلك ؛ أو يموت قبل تعلم الرجعة بعد انقضاء عدتها ، فلا يتوارثان ان لم تعلم الرجعة في المدة ، ولتلا يتجاحدا أو يصيبها فتزل منه اصابة غير زوجة »

وقال محمد بن جرير الطبري في التفسير (ج ٢٨ ص ٨٨) : « وقوله : وأشهدوا ذوى عدل منكم . وأشهدوا على الامسك إن أمسكتموهن ، وذلك هو الرجعة »

وقال العلامة جبار الله الزمخشري في الكشاف (ج ٢ ص ٤٠٣) : « وأشهدوا يعنى عند الرجعة والفرقة جميعاً ، وهذا الأشهاد مندوب اليه عند أبي حنيفة ، كقوله : وأشهدوا اذا تبايستم . وعند الشافعي هو واجب في الرجعة مندوب اليه في الفرقة . وقيل فائدة الأشهاد ألا يقع بينهما التجاحد ، وألا يتهم في امسكها ، ولتلا يموت أحدهما فيدعى الباقي ثبوت الزوجية ليرث »

وقال أبو حيان في تفسيره البحر المحيط (ج ٨ ص ٢٨٢) : « وأشهدوا : الظاهر وجوب الأشهاد على ما يقع من الامسك وهو الرجعة ، أو الفارقة وهي الطلاق . وهذا الأشهاد مندوب اليه عند أبي حنيفة ، كقوله : وأشهدوا إذا تبايستم . وعند الشافعية واجب في الرجعة مندوب اليه في الفرقة . وقيل : وأشهدوا يزيد به على الرجعة فقط ؛ والأشهاد شرط في صحتها ، فلها منه من نفسها حتى يشهد . وقال ابن عباس : الأشهاد على الرجعة وعلى الطلاق يرفع من التوازل أشكالاً كثيرة »

وينحوه قال سائر المفسرين ، حتى لقد قال العلامة أمين الدين أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي المفسر من كبار أئمة الشيعة الامامية ، التوفي سنة ٥٤٨ في تفسيره بجمع البيان (ج ٢ ص ٤٣٠ طبع ايران) : « وأشهدوا ذوى عدل منكم . قال المفسرون : أمروا أن يشهدوا عند الطلاق وعند الرجعة شاهدي عدل حتى لا يتجدد المرأة المراجعة بعد انقضاء المدة ، ولا الرجل الطلاق . وقيل مغلط : وأشهدوا على الطلاق سيئة لدينكم ، وهو المروي من أئمتنا ، وهذا أليق بالظاهر ، لأننا ان حملناه على الطلاق كان أمراً يقتضى الرجوع ، وهو من شرائط صحة الطلاق ، ومن قال ان ذلك راجع الى المراجعة حمل على التنب »

فهذا الامام الشيعي لا يرى مانعاً من جهة اللغة والسياق أن يرجع الأمر بالأشهاد الى الرجعة والطلاق معاً ، ويتأول ذلك .

دانتى أليجيري

والكوميديا الإلهية

وأبو العلاء المعري ورسالة الغفران

نفينا في كلمة سالفة أن يكون دانتى أليجيري قد تأثر في كوميديته برسالة الغفران لأبي العلاء، ورجحنا أن يكون قد احتذى ملحمة (الأنبيد) للشاعر الرومانى الخالد فرجيل، وأن تكون ثقافته الكبيرة واطلاعه الواسع على الأدبين السيجى والاسلامى، ثم إلامه بالأدب الاغريقى القديم قد شتق له فجاء الحيال فاستطاع أن يضفى على كوميديته ظلالاً عبقرية جذابة من أشتات هذه الثقافات. فمن الأدب السيجى استمد إيمانه الذى تفيض به الكوميديا، واقتبس من رؤيا يوحنا اللاهوتى أمواها لوتن بها فصوله؛ ومن قراءاته الاسلامية - وأهمها القرآن - اقترض أخيلةً للجحيم خصبة قوية ارتفع بها الى ذروة الأدب السامى الرفيع... أما من الأدب الاغريقى القديم فنسرى أن دانتى - إما بالذات وإما بالوساطة - قد نبس قبسة من أسطورة أرفيوس وقبسة أخرى من هرقل وتبسات غير هذه وغير تلك من الأساطير التى تتناول الدار الآخرة (هيدز)

على أن ملحمة الأنبيد لفرجيل هى التى أوحى الى دانتى فكرة الكوميديا. وقد رجحنا الى الفصل الطويل المتع الذى كتبه (بوكاشيو) عن مواطنه، وقرأنا كذلك ما كتبه الأستاذ فليو فلانى فى مجموعته (Lives of Illustrious Florentines) وما كتبه الأستاذ الملامه ج. ا. سيموند عن دانتى، والمقدمة التى كتبها إدمند. ج. جاردنر للكوميديا (ترجمة كارى سنة ١٩٠٨)، ثم النصل الطريف الذى عقده الأستاذ رتشارد جارت عن دانتى فى كتابه (تاريخ الأدب الايطالى ص ٢٤ - ٥٢) فتأكد لنا أن دانتى كان معجباً الى غير حد بالشاعر الرومانى فرجيل وأنه كان يحفظ الكتاب السادس من الأنبيد عن ظهر قلب، وأن هذا الكتاب السادس (الذى ستلخصه للقراء) من الأنبيد إن هو إلا صورة مصغرة لجحيم دانتى مع فارق الناية واختلاف المقصد بين كل من الشاعرين

فهم ذلك أيضاً، وأنكر على من طلق ولم يشهد وراجع ولم يشهد، واعتبره مخالفاً للسنة، اذخاف ما أمر به فى القرآن. وهما عربيان يفهمان لفتها بالفطرة السابعة، قبل فساد الألسنة، ودخول المعجمة على الناس

وأنا إذ أحتج بأقوال من نقلت قولهم من الصحابة والتابعين والمفسرين فانما أحتج بها من وجهة الدلالة العربية وفهم مناحى الكلام فى الآيات الكريمة، لا من جهة رأى الفغى الاستنباطى، فقد اختلفوا فيه اختلافاً كبيراً، فبعضهم يرى وجوب الاشهاد على الطلاق وحده ويجمله شرطاً فى صحته، وبعضهم يرى وجوبه على الرجعة وحدها ويجمله شرطاً فى صحتها، وبعضهم يراه مستحباً فقط فى الأمرين، وبعضهم يراه واجباً فيهما ولا يراه شرطاً فى صحة واحد منهما، كما يفهم من كلام عمران بن حصين

وأما الذى أراه وأذهب اليه فهو وجوب الاشهاد فى الأمرين جميعاً وأنه شرط فى صحة كل منهما، لأنه ثبت من دلالة الآيتين فى أول سورة الطلاق أن الله سبحانه أمر الرجلين بالاشهاد عند الطلاق وعند المراجعة؛ والأمر فى حقيقته دائماً للوجوب، ولا يدل على الندب الادلالة مجازية؛ والمجاز لا يرد من الكلام الا بوجود قرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيق، ولا قرينة هنا أبداً تتم ارادة المعنى الحقيق، وان ادعى الشوكافى فى نيل الأوطار ذلك إذ قال (ج ٧ ص ٢٣ - ٢٤): «ومن الأدلة على عدم الوجوب أنه قد وقع الأجماع على عدم وجوب الاشهاد فى الطلاق، كما حكاه الموزمى فى تيسير البيان»، وما أكثر دعوى العلماء الأجماع، خصوصاً فى مسائل الطلاق؛ وهى دعوى عريضة، يدعونها فى كثير من المواطن إذا ما غلبتهم الحجة وأعوزم البرهان، وليكن لهم عيها أى دليل! كما قلت فى (نظام الطلاق) وبينت هناك المعنى الصحيح للاجماع، «لكثرة إرجاف المرجفين بدعوى الاجماع فى الطلاق، ليرعبوا العلماء المجتهدين الصادقين المحاضنين، ويصرفوهم عن البحث فيه، أو يؤلبوا عليهم العامة والنوعاء. فتجأه أكرهم وأحجمزاعه، إلا من ثبتت الله قلبه وأيده بروح من عنده» (ص ٩٦ - ١٠٣)

أحمد محمد شاكر
القاضى الشرى

(البقية فى العدد القادم)